مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. ضحى محمد أسعد عداس، محمد ماجد سعاد بوادقجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5613
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف
دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتورة ضحى محمد أسعد عداس*

محمد ماجد سعاد بوادقجي**

(تاريخ الإيداع 2 / 3 / 2021. قُبِل للنشر في 10 / 5 / 2021)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد اعتمد الباحث دراسة الفروقات وتحليلها في حال تطبيق الأدوات التقليدية للتحليل المالي (النسب المالية)، بالتوازي مع الاعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، إضافة إلى بيان الفروقات ما بين معدل العائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية كمرحلة أولى، وما بين العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة كمرحلة ثانية، وأخيراً تمّ تحليل البيانات المالية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى نتائج اختبار الفرضيات، وتشمل عينة البحث المصارف الإسلامية الخاصة المدرَجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها ثلاثة مصارف وتتمثل بكل من: بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك البركة الإسلامي، بنك الشام الإسلامي. حيث امتدت أعوام الدراسة من عام 2011 ولغاية عام 2018، وقد استنتج الباحث وجود أثر لتطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء، إضافة إلى وجود فروقات جوهرية ما بين استخدام المؤشرات التقليدية للتحليل المالي، وما بين القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أداء المصارف الإسلامية المدرَجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية – القيمة الاقتصادية المضافة – تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

* أستاذ – كلية الاقتصاد – جامعة حلب– حلب – سورية. البريد الالكتروني: dohagh2014@gmail.com

** طالب ماجستير – كلية الاقتصاد – جامعة حلب – حلب – سورية. البريد الإلكتروني: majed.baw@gmail.com

The effect of the Economic Value Added in Evaluating the Financial performance of Banks
An Application study on the Syrian Islamic Banks listed on the Damascus stock Exchange

Dr. Doha mohammed asaad addas*

Mohammed majed soaad bawadekji**

(Received 2 / 3 / 2021. Accepted 10 / 5 / 2021)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to study the effect of the economic value added in evaluating the financial Performance of the Islamic Banks, The researcher followed The procedure of the application study Through extracting the incoming data through both the list of the financial center and the income list that impressed by applying the entrance of the economic value added, The research sample includes the private Islamic banks listed on the Damascus Stock Exchange, which numbered 3 banks, represented by: Syria International Islamic Bank, Al Baraka Islamic Bank, and Sham Islamic Bank, which spanned years.

The study is from 2011 through 2018, There is an effect of the application of the indicator of the economical value added in evaluating the performance and There are intrinsic differences between using the traditional pointers of the financial analysis and the economic value added in evaluating the performance of the Islamic Banks included In Damascus market of the Paper Currency.

Key Words: The return rate on the origins, The rate of the property rights, The economic Value added, Evaluating the financial performance of the Islamic Banks.

*Professor- Faculty Of Economics – University Aleppo – Aleppo- Syria.
dohagh2014@gmail.com

**Postgraduate Student - Faculty Of Economics – University Aleppo – Aleppo- Syria.
majed.baw@gmail.com

مقدّمة:

يقوم أسلوب التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية على حقيقة وجود حجوم نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب أو المؤشرات المالية النمطية مقدماً بين عناصر القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب النشاط، وخبرة المحلل، وهدف الشخص القائم بالتحليل، وإن تلك النسب والمؤشرات لا تعتبر جامدة أو ثابتة، بل يجب أن تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية كافة، ولذلك يجب أن تتغير باستمرار الزمن، وهناك اتجاهان رئيسان لتقييم أداء المنشآت هما:

الاتجاه التقليدي (النموذج المحاسبي) والاتجاه الحديث (النموذج الاقتصادي)، حيث إن النموذج المحاسبي يتمتع بمزايا عدة منها التوافق مع المبادئ المحاسبية وسهولة الاستخدام، وهذا الاتجاه يركز على العلاقة بين سعر السهم، ونصيب السهم من الأرباح التي حققتها المنشأة، كما أن هذا النموذج يقدم أساساً لقياس أداء المنشأة، باستخدام تحليل النسب المالية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية على مدار الزمن، أو بمقارنتها مع المنافسين.

إلا أن القيم المحاسبية لا تعكس بشكل كامل القيم السوقية، فالأرقام المحاسبية التي تأتي من القوائم المالية تعكس الطرق المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق، وليس على الأساس النقدي. إضافة إلى أن السوق لا يستجيب بالزيادة الظاهرية (التي تتحقق من خلال الاعتماد على المؤشرات التقليدية)، ولكن يستجيب بتدفق نقدي طويل الأجل وتزايد أسعار الأسهم.

ولهذا ظهرت الحاجة إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لتقدم معلومات مباشرة حول كيفية قيام المنشأة بالمساهمة في تعظيم ثروة المالكين، وتوليد القيمة لهم. حيث يبنى النموذج الاقتصادي على فرضية أساسية للنظرية المالية، ومفادها أن المستثمر الرشيد يقوم بتقييم سهم المنشأة التي يريد الاستثمار فيها بناءً على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن أن يحصل عليها من هذا السهم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالقيمة الاقتصادية المضافة كأداة مباشرة تركز على الجانب الاقتصادي والنظرة إلى الأمام، وهي تعتبر مقياساً شمولياً للربحية وإدارة المخاطر معاً(نديم مريم، ص34، 2013).

وتأتي فكرة هذا البحث بإبراز أهمية أحد المؤشرات الحديثة في التحليل المالي، وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، ودوره في إعطاء صورة عن قدرة المصارف –محل الدراسة– في تحقيق قيمة للمساهمين، وذلك عن طريق اختبار الفروقات بين تطبيق مؤشري معدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر معدل العائد على الأصول، وبين تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، والذي يؤدي تطبيقه إلى عدم إغفال المصارف للعلاقة بين الربحية وتكلفة رأس المال المستثمر.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محدودية الأدوات التقليدية للتحليل المالي المتمثلة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في إعطاء صورة حقيقية عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي تسليط الضوء على أهمية الاعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، بحيث يتم تبني مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة جنباً إلى جنب مع مؤشري معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول بهدف إعطاء صورة أوضح وأشمل عن أداء المصارف محل الدراسة، حيث يتميز مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بتغطيته لهدف تعظيم ثروة الملاك بالإضافة لتركيزه على التدفق النقدي في المدى بعيد الأجل وهو ما تغفله المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء.

أهميّة البحث و أهدافه:

أ- الناحية النظرية:

تنبع أهمية البحث من الدور الهام للتحليل المالي الحديث في قياس الأداء في المصارف الإسلامية وتقييمه، بالإضافة إلى تعدد أدوات التقييم. فالمقاييس المالية المعتمدة في أغلب المصارف لم تعد قادرة على إعطاء صورة شاملة عن كفاءة الأداء.

حيث يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية مدخلاً كلاسيكياً لتقييم أداء المنشآت الاقتصادية والمصرفية على السواء، ومازال التحليل المالي يكتسب أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين، وخاصة التحليل الديناميكي والتحليل المقارن. لكن انتقدت هذه الطرق في عدة نقاط أهمها: إهمال الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات المصرفية، بالإضافة إلى أنها تعطي صورة جزئية وغير كلية لأداء المصرف، كما لا تعطي هذه الطرق نظرة طويلة الأجل لأداء المصرف.

من هنا جاءت أهمية البحث في التركيز على متطلبات جميع الأطراف المتعاملة مع المصارف الإسلامية، بهدف الوصول إلى نظام متكامل للتحليل المالي. وذلك عن طريق تطبيق المؤشرات الحديثة، كمدخل القيمة الاقتصادية المضافة باعتباره مقياساً معاصراً للأداء المالي، مما يؤدي إلى دفع الإدارة العليا في المصارف الإسلامية نحو التركيز على الجوانب التشغيلية الأكثر أهمية، إضافة إلى إعطاء صورة عن أداء المصرف الفعلية ومدى إمكانيته في خلق قيمة مضافة.

ب- الناحية العملية:

إن نتائج هذه الدراسة من شأنها أن تبين أهمية تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف الإسلامية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي تلفت نظر إدارة تلك المصارف إلى أهمية التوجه نحو تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر إضافي يعزز ويكمل دور المؤشرات التقليدية التي تستخدمها تلك المصارف في تقييم أدائها المالي.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1) دراسة العلاقة بين مجموعة من النسب والتي تعتبر من المؤشرات الرئيسية لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية الخاصة في سورية.

2) ربط بنود القوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية في سورية من خلال الاعتماد على التقارير الختامية.

3) توضيح دور المؤشرات الحديثة للتحليل المالي في إعطاء صورة عن الأداء الفعلي للمصارف الإسلامية، والتعرف على مفهوم ونماذج قياس القيمة الاقتصادية المضافة، وبيان دور هذا المؤشر في تقييم أداء المصارف الإسلامية محل الدراسة.

4) دراسة الفروقات بين الادوات التقليدية للتحليل المالي والقيمة الاقتصادية المضافة بهدف التعرف على دور تلك الفروقات في عملية تقييم أداء المصارف الإسلامية.

فروض البحث:

إن فرضية البحث الرئيسية هي:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات التقليدية للتحليل المالي ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية".

لاختبار هذا الفرض قام الباحث بتقسيمه إلى الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول، ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية، ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية.

6-الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

- دراسة (الحريث، 2018) بعنوان /**تقنيات تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها في قيمة المصارف التجارية الخاصة، دراسة تحليلية**/، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة والربحية المصرفية وكفاية رأس المال المصرفي في قيمة المصارف التجارية الخاصة، حيث طبقت الدراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة وعددها ثلاثة مصارف والتي تعمل في السوق المصرفية في دولة قطر، حيث تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة والربحية المصرفية وكفاية رأس المال المصرفي وبين قيمة المصارف التجارية الخاصة في كافة المصارف عينة البحث، وأوصت الدراسة المصارف عينة البحث بالعمل على تطوير معايير منح الائتمان وذلك من خلال التحديث الدائم لقاعدة البيانات الخاصة بالعملاء المقترضين وذلك لأهمية معايير منح الائتمان ودورها في زيادة القيمة المالية للمصرف.

- دراسة (برهوم، 2016) بعنوان /**استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**/، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، كمقياس حديث في تقييم الأداء المالي للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك فعاليته في خلق وتحسين قيمة الشركة، ودوافع التحول في قياس أداء الشركات من مقاييس الأداء التقليدية إلى مقياس القيمة الاقتصادية المضافة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين استخدام القيمة الاقتصادية المضافة، وبين كل من زيادة الحصة السوقية، ونمو سعر السهم، وكذلك العوائد المحاسبية. كما أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الفلسطينية في تقييم الفرص الاستثمارية، وكذلك ربطه بأنظمة الحوافز، مع ضرورة الإفصاح عن القيمة الاقتصادية المضافة في التقارير المالية السنوية للشركات الفلسطينية.

- دراسة (دلول ومهدي، 2016) بعنوان /**تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات خلق القيمة، دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية**/، تناولت هذه الدراسة ثلاثة مؤشرات مالية مستندة إلى خلق القيمة لحملة الأسهم، فكانت مشكلة هذه الدراسة تتمثل في عدد من الأسئلة تمحورت حول المدى الذي يمكن أن تعبر به مقاييس الأداء المستندة إلى خلق القيمة عن جوهر وواقع أداء المنشآت محل الدراسة، حيث هدفت إلى تشخيص مواطن الضعف والقوة في أداء المنشآت محل الدراسة من خلال عدد من المؤشرات المالية المستندة إلى مفهوم خلق القيمة الاقتصادية، والبحث عن المؤشر الأكثر ملاءمة مع واقع أداء المنشآت محل الدراسة، فقد تمت هذه الدراسة في القطاع المصرفي العراقي متمثلاً

بعشرة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج مفادها: إن مؤشرات الأداء التقليدية تفتقر إلى إمكانية تحقيق منافع استراتيجية نتيجة التغيرات والتطورات السريعة في بيئة الأعمال التنافسية، وعليه فقد ظهرت الحاجة إلى استخدام مؤشرات للأداء تنسجم مع هذه التغيرات، وتتيح إمكانية إعطاء صورة واضحة تستفيد منها إدارة المنشأة في تقييم أدائها. كما أوصت الدراسة بضرورة التنويع باستخدام المؤشرات المالية لأن ذلك يزيد من احتمالية اختيار الاستثمارات المالية الناجحة، وكذلك توعية المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية بأهمية الاستفادة من المؤشرات المالية الجديدة فيما يخص قراراته الاستثمارية.

- دراسة (حال، 2014) بعنوان /**استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات**/، هدفت هذه الدراسة إلى عرض مقومات وخصائص مقياس القيمة الاقتصادية المضافة، فقد تم التركيز على التأصيل العلمي لمفهوم نموذج القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس جديد وحديث للأداء المحاسبي المالي للمنشأة، بدلاً من المقاييس التقليدية الحالية والتي تعتمد على الربحية، بالإضافة إلى التعرض للقصور في مقاييس الأداء التقليدية ودوافع التحول للقيمة الاقتصادية المضافة، والتركيز على فعالية استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء وخلق قيمة الشركة وتحسينها، ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قامت بها الدراسة على بعض شركات تكنولوجيا المعلومات في مصر. وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج تتلخص بتفوق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة باعتباره يراعي تكلفة رأس المال المستثمر بشقيها الممتلك والمقترض بالإضافة إلى أن النمو في القيمة الاقتصادية المضافة يعد الأفضل لقياس الأداء المحاسبي والإداري للمنشآت، حيث يعكس التوجه المستقبلي للنمو والاستمرار السوقي. وأوصت هذه الدراسة بضرورة إعداد لقاءات سنوية تظهر ناتج قياس القيمة الاقتصادية المضافة، والكيفية المعالجة لبعض البنود، مع إظهار التغير السنوي لهذا الناتج. بالإضافة لضرورة نشر مفهوم القيمة، واعتبار خلق القيمة وإضافة الثروة هي الغاية في آلية تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، تعزيزاً للنتائج المرجوّة.

- دراسة (جركس، 2012) بعنوان /**دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية مقارنة**/،هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل هيكل الموارد المالية والأنشطة الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية، ودراسة قدرتها على تحقيق الإيراد، بالإضافة إلى دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية والحديثة للمصارف.

كما هدفت إلى تقييم الأداء المالي لعدد من المصارف الإسلامية (تمثلت في مصرف دبي الإسلامي، والمصرف الإسلامي العربي الدولي، ومصرف سورية الدولي الإسلامي) باستخدام مجموعة من المؤشرات، وإجراء مقارنة فيما بينها لمعرفة مدى قدرة تلك المصارف في المحافظة على سلامة رأسمالها، كما ركزت هذه الدراسة على دراسة العائد على الاستثمار كمتغير تابع، وبين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة لمصارف الدراسة.

ثانياً–الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Phsdin,2013) بعنوان

"Economic Value Added and Shareholders` Wealth Creation: Evidence from a Developing Country"

"القيمة الاقتصادية المضافة وتكوين ثروة المساهمين في الدول النامية"

قامت هذه الدراسة باختبار استراتيجيات خلق القيمة لعدد من الشركات الهندية، باستخدام أساليب إحصائية لتحديد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة باعتبارها أحد أفضل الوسائل لقياس القيمة السوقية للشركات، ومقارنة نتائج هذا الاختبار بمقاييس الأداء التقليدية.

هدفت هذه الدراسة لاختبار ما إذا كانت الشركات عينة البحث قادرة على توليد قيمة لمساهميها، ولغرض تحليل فعالية القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أداء الشركات محل الدراسة تمت مقارنتها بالمقاييس التقليدية لأداء الشركات كما تم اختبار استراتيجيات خلق القيمة للشركات الهندية عينة البحث من خلال تحليل ما إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة تمثل بشكل أفضل القيمة السوقية للشركات مقارنة بمقاييس الأداء التقليدية، وبإجراء اختبار one way anova استنتجت الدراسة أنه لا يوجد فروق بين القيمة الاقتصادية المضافة و مقاييس الأداء التقليدية في تقييم أداء الشركات محل الدراسة.

- دراسة (Hanif,2012) بعنوان

"Comparative Performance Study of Conventional and Islamic Banking in Pakistan"

"مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان"

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان، ومعرفة أي من تلك المصارف تتمتع بأداء مالي أفضل. وقد تم اختيار عيّنة من (22) من المصارف التقليدية و(5) من المصارف الإسلامية، من أجل فهم متعمق لمؤشرات الأداء والمقارنة السليمة، بحيث قسمت هذه الدراسة مؤشرات الأداء إلى داخلية وخارجية، واعتمدت في مقارنة الأداء المالي للمصارف قيد الدراسة مجموعة من المؤشرات، كمؤشرات السيولة، والربحية، والائتمان، والمخاطرة، والملائمة المالية. بحيث تم استخدام النموذج المعروف باسم نموذج "Bank-o-meter" لقياس الملائمة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث عن دراسة الحريث (2018) بالمصارف المستهدفة من الدراسة بالإضافة للأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، حيث تم تطبيق دراسة الحريث في عينة من المصارف التجارية في دولة قطر وبلغ عددها ثلاثة مصارف بينما تم تطبيق الدراسة الحالية في المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما استخدمت دراسة الحريث كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة والربحية المصرفية وكفاية رأس المال المصرفي للوصول للنتائج بينما استخدمت الدراسة الحالية كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة للوصول للنتائج.

ويختلف البحث عن دراسة برهوم (2016) بآلية الوصول للنتائج حيث اعتمدت دراسة برهوم على الوصول لاختبار الارتباط بين القيمة الاقتصادية المضافة وبين كل من زيادة الحصة السوقية ونمو سعر السهم بينما تبنت الدراسة الحالية اختبار الفروق بين مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر معدل العائد على الأصول وبين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للوصول للنتائج.

ويتفق البحث مع دراسة دلول ومهدي (2016) في الألية المتبعة بتطبيق المؤشرات التقليدية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بهدف دراسة الفروق بينهما، بينما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة دلول والمهدي بعينة تطبيق الدراسة حيث تبنت دراسة دلول والمهدي تطبيق المؤشرات في عينة من المصارف العراقية بينما تبنت الدراسة الحالية المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويعد هذا الاختلاف منطبقاً للاختلاف بين الدراسة الحالية ودراسة حال (2014) التي درست الفروقات بين المؤشرات التقليدية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات.

وتميز البحث عن دراسة جركس (2012) بتبني مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بجانب المؤشرات التقليدية وهو ما أغفلته دراسة جركس التي تبنت مجموعة من المؤشرات الحديثة دوناً عن القيمة الاقتصادية المضافة بالإضافة لاستهدافها مجموعة مصارف مختلفة تمثلت في مصرف دبي الإسلامي، والمصرف الإسلامي العربي الدولي، ومصرف سورية الدولي الإسلامي.

كما تعد دراسة أحد أكثر الدراسات توافقاً مع الدراسة الحالية حيث اعتمدت على دراسة الفروق بين المؤشرات التقليدية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة واستخدمت تحليل one way anova لاختبار الفرضيات ولكنها اختلفت مع الدراسة الحالية بالنتائج حيث توصلت لعدم وجود فروقات بين مؤشرات الأداء التقليدية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء.

ما يميز البحث عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة بدراسة فروق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة عن مؤشرات الأداء التقليدية في تقييم أداء المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهو ما لم تتطرق له جميع الدراسات السابقة، حيث أن بعض هذه الدراسات قامت بتطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لكن خارج إطار القطاع المصرفي في سورية، ويشير الباحث لعدة نقاط أخرى تميزت بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وفق ما يلي:

أ- التركيز على التحليل المالي وفقاً لأدواته الحديثة وذلك بهدف تقييم أداء المصارف الإسلامية في سورية، بهدف وضع المستثمرين الحاليين والمستقبليين في صورة أداء المصرف المالي الفعلي ومدى إمكانيته في خلق قيمة مضافة.

ب- إعطاء مؤشرات تقليدية عن ربحية تلك المصارف واستخدامها جنباً إلى جنب مع مؤشرات الأداء الحديثة ودراسة وتحليل فروقات المؤشرات التقليدية عن القيمة الاقتصادية المضافة فيما يخص عملية تقييم الأداء وذلك بالاعتماد على القوائم المالية الختامية للمصارف الإسلامية محل الدراسة، بهدف توضيح المسار البياني الدقيق لتلك المؤشرات.

ج- إبراز أهم ما يميز المؤشرات الحديثة عن المؤشرات التقليدية في عملية تقييم أداء المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ويذكر الباحث من تلك الميزات ما يلي:

- القدرة على توليد قيمة للمستثمرين والملاك.
- تسليط الضوء على كل من المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.
- دور التدفقات النقدية في المدى طويل الأجل وتزايد أسعار الأسهم.

منهجية البحث:

بناءً على طبيعة المشكلة المدروسة ولتحقيق أهداف البحث، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية، والتي تناولت أساليب التحليل المالي التقليدية والحديثة، وأهمية الاعتماد عليها كمؤشرات تعطي صورة واضحة تساعد في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في سورية.

وبغرض اختبار فرضيات البحث، تم دراسة البيانات والتقارير المالية للمصارف الإسلامية محل البحث، بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية الخاصة بهذه المصارف، والمتعلقة بمتغيرات الدراسة ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وذلك بهدف بيان الربح الاقتصادي والذي يختلف اختلافاً جذرياً عن الربح المحاسبي، مما يساعد في التوصل لمؤشرات حديثة تساعد الأطراف المهتمة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية.

مجتمع وعيّنة البحث:

مجتمع البحث: المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالي وعددها ثلاثة مصارف.

عينة البحث: تم أخذ جميع المصارف التي تمثل مجتمع البحث بأسلوب الحصر الشامل وعددها ثلاثة مصارف.

حدود البحث:

تناول البحث دراسة التقارير المالية الختامية ابتداءً من العام 2011 مروراً بالأعوام اللاحقة وانتهاءً بالعام 2018 للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الإطار النظري للبحث:

1- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة:

القيمة الاقتصادية المضافة هي مقياس للأداء المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي، حيث إنها تشمل الديون والملكية، بالإضافة إلى الأرباح لكلفة رأس المال كله، وهي تمثل الفرق بين الربح التشغيلي بعد الضرائب وكلفة التمويل المستخدم، والمتبقي من عملية الطرح يشكل أرباحاً تتجاوز أو تقل عن تكلفة رأس المال المستثمر. وهذا المتبقي هو ما يشير إليه الاقتصاديون بالدخل المتبقي أو الربح الاقتصادي (نديم مريم، ص34، 2013).

ويركز مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على الوصول إلى مستوى النتيجة من خلال القيمة المضافة لأنها تحسب بعد تعويض كل من الدائنين والمساهمين على أساس المبالغ المستثمرة في المنشأة، وفيما يلي استعراض لأهم التعريفات لهذا المفهوم(بورقبة شوقي، ص100، 2011).

قد عرف كل من Stern & Stewart القيمة الاقتصادية المضافة على أنها " الفرق بين صافي ربح التشغيل المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك".

كما عرفه Spero على أنه "مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري، وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم في المنشأة".

كما أوضح Weaver أن "مقياس القيمة الاقتصادية المضافة يعمل على الربط بين ثلاث مفاهيم للربحية، وهي العائد المحقق لحملة الأسهم والأرباح الاقتصادية والأرباح المحاسبية"(مشرف أشرف، ص2012,32).

هذا ويلخص الباحث ما ورد في التعريفات السابقة للقيمة الاقتصادية المضافة كما يلي:

تعد القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً حقيقياً للأداء يُعنى بتعظيم قيمة المنشأة، من خلال معرفة مدى جودة استثماراتها، فهو مفهوم يرتبط بكل من الدائنين والمستثمرين من جهة، وذلك من خلال التأكيد على تعويضهم على أساس مبالغهم المستثمرة وتغطية تكلفة الفرصة البديلة، ومن جهة أخرى يرتبط هذا المفهوم بإدارة المنشأة، وذلك من خلال الحكم على جودة قراراتها ومدى قدرتها في الإسهام بتحقيق القيمة للمنشأة كلها.

2-مزايا تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة:

تناولت العديد من الدراسات إظهار القيمة المضافة لدى المنشأة في تقرير خاص كمؤشر للأداء وإن قائمة القيمة المضافة توفر مقياساً هاماً لقياس وتقييم الأداء، ويمكن من خلال تضمينها الحصول على مؤشرات هامة للأداء.(حال نيفين، ص 55، 2014).

كما اظهرت بعض الدراسات أن المنشآت المطبقة لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتفوق على المنشآت المنافسة لها فيما يتعلق بإجمالي العائد المحقق لحملة الأسهم في السنوات الخمس الأولى لتطبيق هذا المقياس(بوعزيز فيروز،ص46، 2019).

وفي السياق نفسه، أكد البعض على أن القيمة الاقتصادية المضافة ما هي إلا آلية لتقييم المشاريع وبناء أنظمة الحوافز، بحيث تعد مفتاح حقيقي لتوليد الثروة (الشناق فادي وآخرون، ص146، 2019).

إن اعتماد المنشآت على مقاييس تحسب القيمة الاقتصادية المضافة من شأنه أن يرفع ثقة المساهمين بالمنشأة وتزيد من رغبتهم في الاستثمار والتوسع طالما أن المنشأة تهتم في تعظيم ثروتهم (Hardiningsih,p20,2020).

3-الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة كأداة لتقييم الأداء:

تعددت الإجراءات التي من شأنها تحقيق التميز والنجاح في تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة، بدءاً من التأييد والدعم الكامل من قبل الإدارة العليا للمنشأة، مروراً بضرورة تطبيق بعض التعديلات فيما يخص الاستراتيجيات طويلة الأجل، بالإضافة إلى تطبيق عملي.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الاقتصادية المضافة يمكن أن تأخذ عدة صور تتمثل في:

أ – القيمة الاقتصادية المضافة الأساسية (Basic EVA): وهي التي تحسب من خلال البيانات التي توضح القوائم المالية، بدون أي تعديلات على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب – القيمة الاقتصادية المضافة المنشورة (Disclosed Eva): ويتم طبقاً لها إجراء 12 تعديلاً على البيانات الواردة في القوائم المالية التي تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومثل هذه القيمة تعتمد عليها منشأة Stern & Stewart في ترتيبها السنوي للمنشآت.

ج – القيمة الاقتصادية المضافة الحقيقية (True EVA): وتحسب عن طريق القيام بكافة التعديلات الملائمة على البيانات المستخرجة من القوائم المالية، مع ملاحظة استخدام التكلفة الدقيقة لرأس المال لكل قسم من أقسام المنشأة، ويمثل مقياس القيمة الاقتصادية المضافة هنا أفضل وأدق مقياس للأرباح الاقتصادية نظرياً.

د – القيمة الاقتصادية المضافة الملائمة للمنشأة (Tailored EVA) : وتحسب عن طريق إجراء بعض التعديلات على البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهي التعديلات التي تراها المنشأة ملائمة لظروفها(مشرف أشرف، ص38، 2012).

4-أهداف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة في القطاع المصرفي:

يتميز مقياس القيمة الاقتصادية المضافة عن غيره من المقاييس بتغطيته لمجموعة من الأهداف في القطاع المصرفي، وهي كما يلي:

1 – تسعير مختلف المنتجات والخدمات.

2 – قياس المردودية بالنسبة لكل الزبائن والمنتجات والصفقات والمحافظ الاستثمارية.

3 – يسمح هذا المقياس بحساب احتمال عدم الحصول على القروض بشكل كمي لاتخاذ القرار المناسب.

4 – تحديد الخسائر القصوى يسمح بتحديد مستوى رأس المال الخاص الاقتصادي بدقة.

5 – يشكل هذا المقياس أداة لإدارة الأصول والخصوم فيما يخص المخاطر.

6 – يعمل مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على تقييم المخاطر ومطابقتها مع المردودية المحققة، لاتخاذ قرار إعادة تخفيض مختلف المخاطر.

7 – يهدف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة إلى جعل إجراءات منح القروض في المصارف أكثر عقلانية، وأكثر شفافية في التفاوض مع المقترضين. (بورقبة شوقي، ص66، 2011).

5-حساب القيمة الاقتصادية المضافة :

يتطلب حساب القيمة الاقتصادية المضافة إجراء بعض التسويات على الربح المحاسبي كي يتم الوصول إلى صافي الربح المعدل بعد الضرائب، وقد اقترح Stern & Stewart بعمل تسويات على الربح المحاسبي وصولاً إلى القيمة الاقتصادية لهذا الربح.

وما يقترحه كل من Stern & Stewart بهذا الشأن هو عدم تسجيل أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصول، وفي حالة قيام المنشأة بتسجيل هذه الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم استبعادها من قائمة الدخل وإضافتها إلى قائمة المركز المالي كاستثمارات إعادة هيكلة، ويترتب على ذلك زيادة القيمة الاقتصادية المضافة. وهذا يشجع المديرين على التركيز على المنافع والتكاليف الإضافية المترتبة على قرارات إعادة الهيكلة، وتجاهل التكاليف التي لا تلائم عملية اتخاذ القرار (مشرف أشرف، ص39، 2012).

يتم حساب EVA وفق المعادلة التالية:

EVA = NOPAT – (Capital Employed * WACC)

حيث أن:

NOPAT = صافي الربح بعد الضرائب

WACC: المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

وعليه فإن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هو صافي الربح بعد خصم الضرائب ناقص تكلفة رأس المال المستثمر.(برهوم محمد، ص49، 2016).

الطريقة الثانية:

EVA = (r–c) x Capital

EVA = (r x Capital) – (c x Capital)

EVA = (NOPAT– c x Capital)

EVA = operating profits – a capital charge

حيث أن:

r = معدل العائد.

c= تكلفة رأس المال ، أو المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

NOPAT هي الأرباح المستمدة من عمليات المنشأة بعد الضرائب ولكن قبل تكاليف التمويل هذا هو مجموع الأرباح المتاحة لتوفير عائد نقدي أولئك الذين يوفرون رأس المال للشركة.

رأس المال هو مقدار النقد الذي يتم استثماره في الشركة ، بعد خصم الاستهلاك. ويمكن حسابها على النحو مجموع الديون وحقوق الملكية التي تحمل فائدة أو كمجموع صافي الأصول الأقل فائدة المطلوبات المتداولة.

تكلفة رأس المال هي التدفق النقدي المطلوب لتعويض المستثمرين عن مخاطرة العمل بالنظر إلى كمية رأس المال المستثمر. تكلفة رأس المال هي الحد الأدنى لمعدل العائد على رأس المال المطلوبة لتعويض المستثمرين في الأسهم والديون لتحمل المخاطر.[1]

[1] Mahesh U. Daru, Economic Value Added (EVA) as tool for Measuring Financial Performance, P40. -

تكلفة رأس المال المستثمر:

تعد تكلفة رأس المال المستثمر هي المكون الأكثر أهمية في مقياس القيمة الاقتصادية المضافة، ويتم احتساب تكلفة رأس المال المستثمر من خلال الوصول إلى معادلة التكلفة المرجحة لرأس المال (WACC) Wieghted Average of Cost of Capital، وهي تتطلب احتساب موثوق لأن هناك طرقاً مختلفة لقياس تكلفة رأس المال وتحديداً التمويل بالأسهم، وهي ليست تكلفة أو عائداً مطلوباً، وإنما متوسط مرجح للكلفة والعائد المطلوب، ويتم احتساب المعدل الموزون لتكلفة رأس المال WACC من خلال المعادلة التالية:

WACC = Ke * Wequity + Kd * Wdebt

حيث إن:

Ke: معدل العائد المطلوب للأسهم في المنشأة.

Wequity: الوزن النسبي للأسهم في هيكل التمويل.

Kd: معدل تكلفة الديون طويلة الأجل.

Wdebt: الوزن النسبي للديون في هيكل التمويل.

ولحساب معدل العائد المطلوب للأسهم Ke، يتم الاعتماد على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية:

Ke = Rfr + b(Km – Rfr)

حيث إن:

Rf: معدل الفائدة على أذونات الخزينة.

b: معامل الانحدار بين العوائد اليومية للسهم والعائد اليومي للبورصة.

Km: متوسط عائد البورصة.

ويستخدم هذا النموذج لاحتساب معدل العائد المطلوب على الأسهم بالاعتماد على بيتا السهم التي تعبر عن مخاطر المنشأة النظامية بفرض أن علاوة المخاطر Risk Premium للسوق ككل هي الحد الأدنى الذي يجب دفعه أو الحصول عليه لجذب المستثمرين في الاستثمار في سوق الأسهم كبديل عن قبول معدل العائد الخالي من المخاطر Risk Free.(Mahesh U. Daru,2016, p40).

بنتيجة ذلك تم الوصول لحساب القيمة الاقتصادية المضافة.

كما تم حساب القيمة الاقتصادية المضافة النسبية من خلال العلاقة:

EVACE = EVA / CE * 100.

حيث أن العلاقة السابقة أعدها الباحث بهدف الوصول للقيمة الاقتصادية النسبية لغرض المقارنة مع المؤشرات التقليدية.

يوضح الجدول التالي المصطلحات المستخدمة:

الجدول رقم (1) المصطلحات ورموزها

الرمز	المصطلح	الرمز	المصطلح
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة	WACC	المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال

NOPAT	صافي الربح بعد الضرائب	CE	رأس المال المستثمر
KE	معدل تكلفة السهم	Kd	معدل تكلفة الديون
WEquit	الوزن النسبي لحقوق الملكية	Wdebt	الوزن النسبي للديون
B	بيتا السهم	Rf	معدل الفائدة الخالي من المخاطر
Km	متوسط عائد السوق	T	معدل الضريبة على الدخل
ROA	معدل العائد على الأصول	ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
EVAce	القيمة الاقتصادية المضافة النسبية		

المصدر من إعداد الباحث.

6 تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية:

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية في المنشآت بصورة عامة والمصارف بصورة خاصة، فمن خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطة المنشأة وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأداء، إلا أنها لم تتفق على مفهوم واحد للأداء.(الجبوري مهدي، ص2، 2007).

إن عملية تقييم الأداء هي آخر حلقات سلسلة متكاملة ومترابطة من العملية الإدارية، فالعملية الإدارية تبدأ بتحديد الأهداف المراد تحقيقها. ثم وضع برنامج زمني لتحقيق الأهداف المرجوة، ثم وضع خطة تنظيم للمنشأة ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعة، ثم متابعة التنفيذ الفعلي للخطة لتحديد انحرافات التنفيذ الفعلي عما هو مخطط، وأخيراً تأتي مرحلة تقييم الأداء(عداس ضحى، ص130، 2008).

6-1 مفهوم تقييم أداء المصارف الإسلامية:

بعد تطرق الباحث لكل من مفهوم الأداء، وتقييم الأداء، وتقييم الأداء المصرفي في المباحث السابقة، يأتي الباحث لتبيان مفهوم تقييم الأداء في المصارف الإسلامية، والذي يستمد من مفهوم تقييم الأداء المصرفي مع مراعاة خصوصية المصرف الإسلامي.

يقصد بعملية تقييم أداء المصارف الإسلامية : مجموعة من الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة، بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف، وذلك لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط. كما تقاس وتقارن فيه عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته، وتدرس أساليب تنفيذه بقصد التأكد من أن أداء النشاط قد تم ضمن الضوابط المشروعة، وبدرجة عالية من الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف والأعباء، مع تحقيق جانب المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6-2 أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي:

إن أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي نابعة من أهمية المنشأة ودورها في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والمنشآت، ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات، وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد المصرف كلها حسب احتياجاته ورغباته، لذلك ينبغي أن تكون أنظمة تقييم الأداء شاملة لكل مقاييس الاستراتيجية.

إن الخطوة الأولى لتحليل الموقف وتقييم الأداء هو اتخاذ القرار بشأن الأهداف التي على المصرف تحقيقها، إذ إن تقييم الأداء يوجه نحو هذه الأهداف المحددة.

إن أي تقييم عادل وشامل للأداء المصرفي يبدأ من تقييم مدى تحقيقه للأهداف التي وضعتها الإدارة العليا وحملة الأسهم(الجبوري مهدي، ص2، 2007).

3-6 النسب المالية التقليدية المستخدمة في عملية تقييم الأداء (المبنية على الربح المحاسبي):

تعد النسب المالية أدوات مفيدة في تنفيذ وتحسين خطة الإدارة وممارستها الناجحة في بيئة الأعمال التنافسية، فتقييم الأداء المالي هو أمر بالغ الأهمية للمنشآت، ذلك أنه يمس المركز المالي للمنشأة، ومستوى القدرة التنافسية في القطاع نفسه، ومعرفة مراكز التكلفة والربحية داخل المنشأة (الدقاق أحلام، ص114، 2017).

فيما يلي عرض لأبرز النسب المالية التقليدية التي استخدمها الباحث وهي كما يلي:

معدل العائد على الأصول (ROA):

يُعد مقياس معدل العائد على الأصول من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة المنشأة، وذلك بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تمويل أصول المنشأة. كما يساعد هذا المؤشر على قياس قدرة الإدارة في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها، والخاضعة لسيطرتها، وهو بذلك يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية في المنشأة، ولا يعكس أثر الأنشطة التمويلية في الربحية(نديم مريم، ص39، 2013).

ويحسب هذا المؤشر كما يلي :

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعض الضرائب / إجمالي الأصول × 100.

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال المنشأة، فارتفاع نتيجة هذا المؤشر يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المنشأة، ويحسب هذا المؤشر كما يلي :

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعض الضرائب / حقوق الملكية × 100.(حجام ،ص28، 2016).

اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على الأصول ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث بالاعتماد على المعادلات المذكورة في الجانب النظري لحساب كل من مؤشر العائد على الأصول ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، كما توصل الباحث للمتوسط الحسابي للمصارف محل الدراسة فيما يخص المتغيرين السابقين بالاعتماد على برنامج EXCEL، ثم قام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لاختبار الفرضية الفرعية الأولى. حيث استخدم الباحث اختبار (Independent-Samples T Test) لاختبار الفروقات بين متغيري الفرضية محل الدراسة، ووصل لنتائج الاختبار، حيث يعرضها وفق الجداول التالية:

الجدول رقم (2) البيانات الوصفية للاختبار الأول

المؤشر	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
معدل العائد على الأصول ROA	8	0.0234	0.01715	0.00	0.05
القيمة الاقتصادية المضافة النسبية EVAce	8	0.0181	0.04274	0.05-	0.11

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

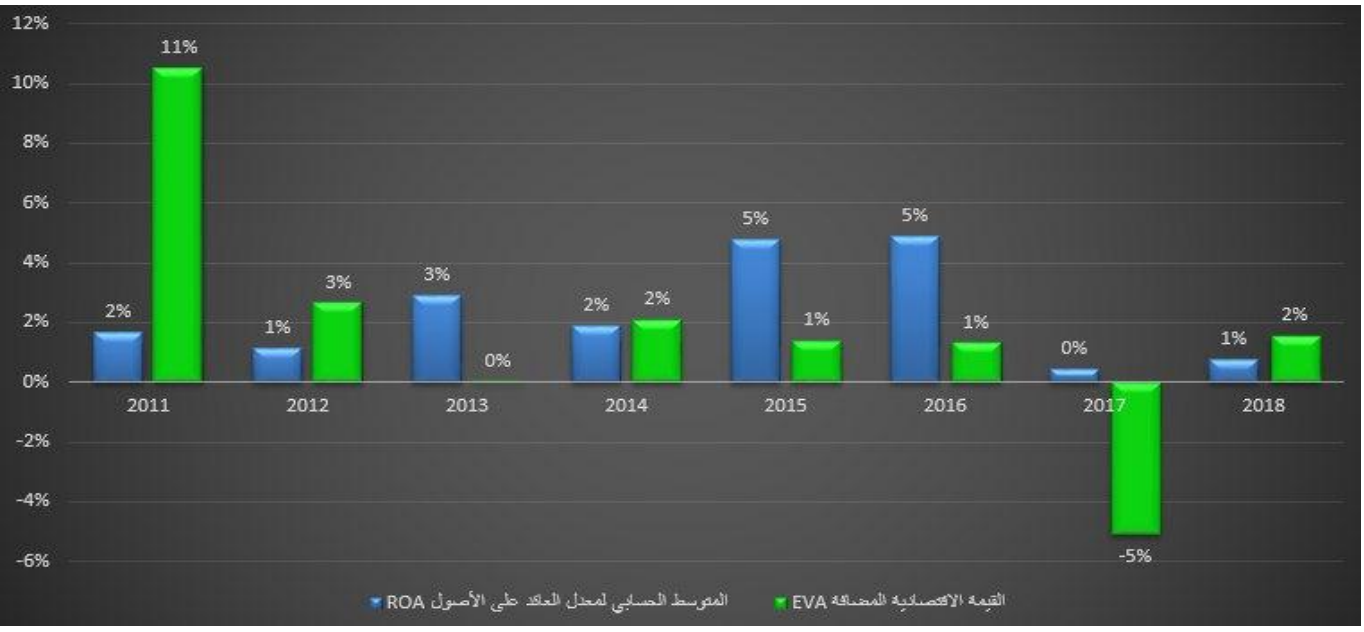
الجدول رقم (3) نتائج اختبار T للفرق بين متوسط معدل العائد على الأصول ومتوسط القيمة الاقتصادية المضافة النسبية

درجات الحرية	الفرق في المتوسطات	قيمة T	القيمة الاحتمالية sig	الدلالة الإحصائية
14	0.0052	0.322	0.752	غير دال إحصائياً

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تفسير نتائج الاختبار الأول:

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن متوسط معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية بلغ قيمة (0.0234) بانحراف معياري (0.01715)، كما أن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة بلغ (0.0181) بانحراف معياري (0.04274) وفي الجدول رقم (2) جاءت نتيجة اختبار T (0.322) بقيمة احتمالية (0.752) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين مؤشر العائد على الأصول، ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الاداء المالي للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية، ويوضح الشكل التالي هذه النتائج.



الشكل رقم (1) مقارنة متوسط النسب المئوية لمعدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة في المصارف الإسلامية الخاصة في سورية

المصدر من إعداد الباحث.

يتضح من الشكل السابق أنه في حال اعتماد المصارف الإسلامية الخاصة في سورية على مؤشر معدل العائد على الأصول، فإنها سوف تحقق أرباحاً، أما في حال اعتماد تلك المصارف على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة فإنها سوف تحقق أرباحاً أيضاً ولكن بنسبة أقل مما هي عليه في مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية. حيث إن متوسط معدل العائد على الأصول هو أكبر من متوسط القيمة الاقتصادية المضافة، أي 0.0234 > 0.0181، ولكن هذه الفروق لا تعد جوهرية وهذا ما يفسر قيمة احتمالية الاختبار 0.752 > 0.05.

والانحراف المعياري وهو اختلاف قيمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من عام لعام آخر، وهو (0.042) وهو رقم كبير نوعاً ما، مقارنة مع الانحراف المعياري لمؤشر معدل العائد على الأصول، والذي بلغ (0.017)، وهو ما يدل على تراوح كل من الأرباح من جهة، وتكلفة رأس المال المستثمر من جهة أخرى، ما بين الانخفاض تارة والارتفاع تارةً أخرى. وهو ما يفسره التذبذب وعدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي بشكل عام، وهذا ينعكس بدوره على قيمة الانحراف المعياري الناتجة.

بلغت أدنى قيمة لمؤشر معدل العائد على الأصول 0.00 وتخص العام 2017، وبالتالي حققت المصارف الإسلامية محل الدراسة أدنى مستوى من الأرباح المحاسبية في هذا العام، بالمقارنة مع السلسلة الزمنية التي اعتمدها الباحث، والممتدة بين العامين 2011–2018.

بلغت أعلى قيمة لمؤشر معدل العائد على الأصول 0.05 وتخص العام 2016، وبالتالي حققت المصارف الإسلامية محل الدراسة أعلى مستوى من الأرباح المحاسبية في هذا العام، بالمقارنة مع السلسلة الزمنية التي اعتمدها الباحث والممتدة بين العامين 2011–2018.

أما فيما يخص مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، فيتضح من الشكل السابق أن أصغر قيمة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هي –0.05 وتخص العام ما قبل الأخير من السلسلة الزمنية التي اعتمدها الباحث، أي عام 2017، حيث كانت نسبة هذا المؤشر سالبة في التطبيق على جميع المصارف محل الدراسة.

فقد بلغت النسبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي –0.069، وبلغت النسبة في مصرف الشام الإسلامي –0.076، بلغت النسبة في مصرف البركة الإسلامي –0.007.

فكانت المصارف تحقق قيمة خسارة كبيرة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، حيث حقق مصرف سورية الدولي الإسلامي في هذا العام خسارة وفق EVA وقدرها (11,450,549,264) ل.س.

كما حقق مصرف الشام الإسلامي خسارة وفق EVA وقدرها (6,118,775,654) ل.س.

وحقق مصرف البركة الإسلامي خسارة قدرها (1,857,411,526) ل.س.

وبالعودة للقوائم المالية والتركيز على نشاط المصارف محل الدراسة لاحظ الباحث أن جميع العوامل المسببة في خفض قيمة هذا المؤشر كانت طبيعية، باستثناء كل من الأرباح المحققة، وتكلفة رأس المال المستثمر والمتمثلة بتكلفة الديون، وتكلفة الملكية. فقد كانت تكلفة رأس المال المستثمر في المصارف الثلاثة مرتفعة جداً، مقارنة بالأرباح المحققة وهو العامل الذي تسبب بشكل مباشر بتحقيق قيمة اقتصادية سالبة لجميع هذه المصارف.

ففي مصرف سورية الدولي الإسلامي بلغ معدل تكلفة رأس المال المستثمر 0.09، كما بلغ في مصرف الشام الإسلامي 0.09 أيضاً، وبلغ في مصرف البركة الإسلامي 0.15، بينما نجد نفس المعدل في العام 2014 مثلا هو بالترتيب 0.001، 0.003، 0.003.

أي إن جميع المصارف محل الدراسة كانت تواجه صعوبة بالغة في الحصول على الأموال في العام ،2017 مما اضطرها إلى جذب رؤوس الأموال عن طريق زيادة نسبة العائد والأرباح لهم.

أكبر قيمة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هي 0.11 وتخص العام 2011، فقد ظهرت نسب جميع المصارف محل الدراسة موجبة فيما يخص مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة. فقد بلغت النسبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي 0.133، وبلغت النسبة في مصرف الشام الإسلامي 0.166، وبلغت النسبة في مصرف البركة الإسلامي 0.015. أي كانت تحقق نسبة أرباح مرتفعة، مقارنة مع تكلفة رأس المال المستثمر.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشر العائد على حقوق الملكية، ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية.

على غرار طريقة الفرضية الفرعية الأولى، قام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث اعتمد على اختبار (Independent-Samples T Test) لاختبار الفروقات بين متغيري الفرضية محل الدراسة، ووصل لنتائج الاختبار، حيث يعرضها وفق الجداول التالية:

الجدول رقم (4) البيانات الوصفية للاختبار الأول

المؤشر	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	8	0.1753	0.14292	0.02	0.39
القيمة الاقتصادية المضافة النسبية EVAce	8	0.0181	0.04274	0.05-	0.11

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار T للفرق بين متوسط معدل العائد على الأصول ومتوسط القيمة الاقتصادية المضافة النسبية

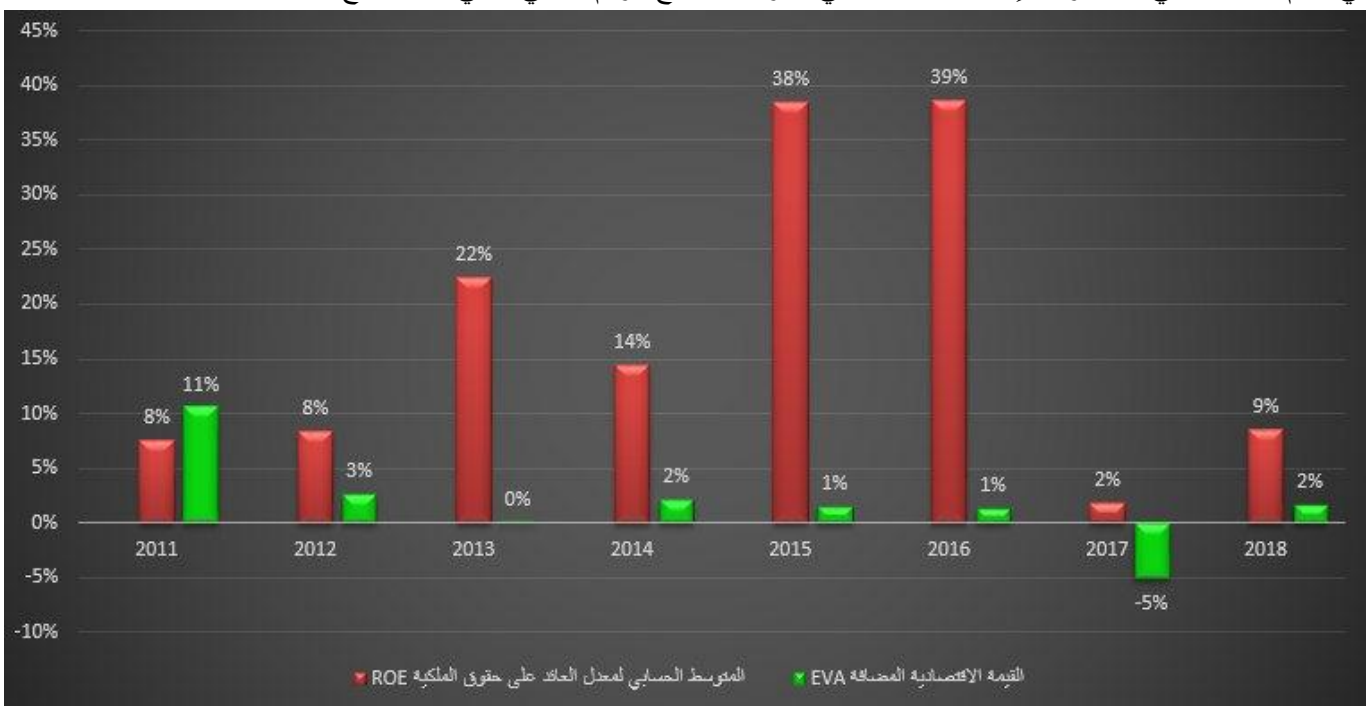
درجات الحرية	الفرق في المتوسطات	قيمة T	القيمة الاحتمالية sig	الدلالة الإحصائية
14	0.1572	2.981	0.017	دال إحصائياً

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تفسير نتائج الاختبار الثاني:

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية بلغ قيمة (0.1753) بانحراف معياري 0.14292، كما أن متوسط القيمة الاقتصادية المضافة بلغ (0.0181) بانحراف معياري 0.04274، وفي الجدول رقم (4) جاءت نتيجة اختبار T (2.981) بقيمة احتمالية (0.017) أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة إنه توجد فروق ذات

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، بين مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الخاصة في سورية، ويوضح الرسم البياني التالي هذه النتائج.



الشكل رقم (2) مقارنة متوسط النسب المئوية لمعدل العائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة في المصارف الإسلامية الخاصة في سورية

المصدر من إعداد الباحث.

يتضح من الشكل السابق أن المتوسط الحسابي لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية كان موجباً، وبلغ 0.17، ويستنتج الباحث أن المصارف الإسلامية الخاصة السورية سوف تحقق الأرباح، سواء اعتمدت على المؤشرات التقليدية أو اعتمدت على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة. لكن الأرباح ستنخفض بشكل كبير في حال تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة 0.01 وهذا ما يفسره أخذ تكلفة رأس المال المستثمر في الاعتبار قبل الوصول لمبلغ الأرباح الصافية، فالمؤشرات التقليدية لا تتطرق لتكلفة رأس المال المستثمر، والمكونة من (تكلفة الأسهم وتكلفة الديون) في آلية حسابها.

أدنى قيمة لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية هي 0.02 وتخص العام 2017، بينما بلغت أعلى قيمة لمؤشر معدل العائد على حقوق الملكية 0.39 وتخص العام 2016.

في حين بلغت أصغر قيمة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هي −0.05 وتخص العام ما قبل الأخير من السلسلة الزمنية التي اعتمدها الباحث أي عام 2017، حيث كانت نسبة هذا المؤشر سالبة في التطبيق على جميع المصارف محل الدراسة.

أكبر قيمة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة هي 0.11 وتخص العام 2011. فقد ظهرت نسب جميع المصارف محل الدراسة موجبة فيما يخص مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، فبلغت النسبة في مصرف سورية الدولي الإسلامي 0.133، وبلغت النسبة في مصرف الشام الإسلامي 0.166، وبلغت النسبة في مصرف البركة الإسلامي 0.015. أي كانت تحقق نسبة أرباح مرتفعة مقارنة مع تكلفة رأس المال المستثمر.

وبالاعتماد على نتائج اختبار الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية، نقبل الفرضية الرئيسية بشكل جزئي.

النتائج و المناقشة:

بناءً على ما سبق يؤكد الباحث على ضرورة الاعتماد على المؤشرات الحديثة للتحليل المالي، والتي تتدرج القيمة الاقتصادية المضافة من ضمنها جنباً إلى جنب مع المؤشرات التقليدية، وذلك بهدف تعزيز إمكانية إعطاء صورة واضحة للأداء المالي للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

1 – إن المصارف محل الدراسة حققت الأرباح في جميع السنوات الخاصة بالسلسلة الزمنية المدروسة، عندما اعتمدت على المؤشرات التقليدية. بينما في حال اعتمدت على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، فإنها حققت الأرباح تارةً والخسائر تارةً أخرى. حيث يستنتج الباحث وجود فروقات جوهرية بين المؤشرات التقليدية، ومؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

2 – وجود دور هام وأساسي لتكلفة رأس المال المستثمر في تحديد القيمة الاقتصادية المضافة للمصارف الإسلامية السورية، ففي حال كانت تكلفة رأس المال المستثمر مرتفعة، فإن القيمة الاقتصادية المضافة ستتأثر بشكل كبير. فالقيمة الاقتصادية المضافة تتأثر بشكل أساسي بعاملي تكلفة الملكية والأرباح المحاسبية التي لا تتغير بشكل كبير فيما يخص سنوات الفترة المالية المدروسة.

الاستنتاجات و التوصيات:

يوصي الباحث بناءً على النتائج السابقة بما يلي:

1-يوصي الباحث باستخدام مؤشرات تقييم الأداء الحديثة في المصارف الإسلامية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي في سورية جنباً إلى جنب مع مؤشرات تقييم الأداء التقليدية، فالمؤشرات الحديثة تعتبر مكملاً للمؤشرات التقليدية حيث أنها تهتم بعامل الزمن بالإضافة للأخذ في الاعتبار تحقيق قيمة لحملة الأسهم والملاك في المصارف، كما أن مؤشرات الأداء التقليدية لا يمكن الاستغناء عنها كونها ركيزة أساسية لعملية تقييم الأداء في المصارف وخاصة أن المساهمين اعتادوا على مؤشرات الأداء التقليدية في بناء قراراتهم الاستثمارية.

2-يوصي الباحث بضرورة إعداد قائمة للقيمة الاقتصادية المضافة في المصارف الإسلامية السورية رغم عدم إدراجها في الوقت الراهن ضمن القوائم المالية الأخرى للمصارف إلا أنه من الممكن إدراجها ضمن الملحقات الخاصة بالبيانات المالية المنشورة، حيث إن إعداد قائمة للقيمة الاقتصادية المضافة من شأنه أن يقدم معلومات نافعة تخدم عملية اتخاذ القرار من قبل جميع الأطراف المتعاملة مع المصرف.

3-ضرورة التعرف على ميزات تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لدى إدارة المصارف الإسلامية السورية واختيار التسويات المحاسبية الملائمة لطبيعة عمل تلك المصارف بهدف الوصول لنتائج دقيقة تعبر عن الواقع الفعلي للأداء ومدى قدرة المصرف على خلق قيمة.

4-يقترح الباحث في سياق خطوات تطبيق مؤشر القيمة الاقتصادية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تشكيل لجنة بإشراف مصرف سورية المركزي لتوحيد نهج حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

References:

Arabic references:

1-Aldakkak, Ahlam. (2017). **Financial performance evaluation of International Bank for Trade and Finance by using the Financial ratios,** Case study, published research, Al Baath University magazine, Folder No (34), Issue No(7) .

2-Addas, Doha Muhammad Assad. (2008). **An accounting Framework for integrating external source operations and management accounting methods to improve overall performance in petroleum companies in Syria,** Empirical study, PhD Thesis, Faculty of Economics, Aleppo University, Syria.

3- Al Jabbori, Mahdi Atia Moohi. (2007). **Strategic Financial performance indicators Bank and the Commercial Bank (2003),** An applied Comparative study between Al Rafideen Published research Babel University Magazine, Folder No(14), Issue No (l).

4-Almuhtadi, Ghadeer Mahmood. (2014). **Using Traditional Financial performance evaluation indicators and economic value to measure the change in the market value of stocks,** case study of Palestine Bank, Master thesis, Collage of accounting trade and Finance, Islamic University of Gaza.

5- Al-Shannaq, Fadi Muhammad, Odeh Muhammad Husam, Matar Ali Abdul-Karim (2019). **The effect of economic added value and substitution cost on the share prices of public joint-stock companies listed in the Amman Financial Market**, research published in the Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Volume 27, Issue 2.

6- Barhoom, Fadel Abdul Kareem Muhammed. (2016). **Using The Economic value added approach to evaluate the Financial performance of the companies listed on the Palestine exchange.**

7- Borqueeba, shawki. (2011). **Entitled the operational efficiency of Islamic banks,** An applied Comparative study, PhD Thesis, The Faculty of economics, business and management Sciences, Abbass, Farhat University, stif.

8-- Bouaziz, Fayrouz. (2019). **The use of modern tools in financial analysis to evaluate the financial performance of the economic institution,** a master's thesis, Umm El-Bouaghi University, College of Economic Sciences and Business Sciences and Management Sciences.

9- Haal, Niveen Hamzah Abdulkader Ibraheem. (2014). **Using the economic value added approach in evaluating companies accounting performance,** Applied theoretical study Master Thesis Accounting and Auditing Department, Commerce college, port said University.

10- Hijam, Ilham. (2010), **The role of assessing Financial performance banks,** BNA Case study Om Al Bawaqui in predicting Financial de fault in Commercial Agency 316 Master Thesis om ALBawaqui University, The faculty of Economics, Commercial Sciences and management Sciences.

11- Sharaf, Ashraf Abdul Maabood Muhammed. (2012). **Integration between the axes of balanced performance and the entrance of the added economic value – a suggested framework to improve the efficiency of corporative performance,** an applied study on Egyptian oil companies master thesis commerce college, department of Accounting Banha University.

12- Nadeem, Mariam Shukri Mahmood. (2013). **Financial performance evaluation using a balanced scorecard,** A test study at the Royal Jordanian Airlines, Master Thesis Business College middle East University.

Forigen references:

1- Hardiningsih, P., Januarti, I., Yuyetta, E. N. A., Srimindarti, C., & Udin, U. (2020). **The Effect of Sustainability Information Disclosure on Financial and Market Performance:** Empirical Evidence from Indonesia and Malaysia. International Journal of Energy Economics and Policy, 10(2), 18.

2- Leonardo S F , Julio V, Mara T, Carlos A P, Yohans D O.(2016). **Comparative analysis between EVA and traditional financial accounting, indicator in Brazilian civil construction companies, a documentary study.**

3- Lima F G. (2013). **Performance of the different RAROC models and their relation with the creation of economic value A study of the largest banks operating in Brazil,** Fecha recepcion, University of Sao Paulo**.**

5- Mahesh U. Daru.(2016). Economic Value Added (EVA) as tool for Measuring Financial Performance.

المراجع العربية:

1-الجبوري، مهدي عطية موحي. (2007). **مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي "دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام** 2003، بحث منشور، مجلة جامعة بابل، المجلد 14، العدد 1.

2-الدقاق، أحلام. (2017). **تقييم الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل باستخدام النسب المالي – دراسة حالة –** ، بحث منشور، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد7.

3-الشناق، فادي محمد، عودة محمد حسام، مطر علي عبد الكريم.(2019). **أثر القيمة الاقتصادية المضافة والكلفة الإستبدالية على أسعار أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي،** بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 27، العدد2.

4-المهتدي، غدير محمود. (2014). **استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم (دراسة حالة بنك فلسطين)**، رسالة ماجستير، كلية المحاسبة والتجارة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.

5-برهوم، فضل عبد الكريم محمد. (2016). **استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، ماجستير المحاسبة والتمويل.

6-بورقبة، شوقي. (2011). بعنوان **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

7-بوعزيز، فيروز. (2019). **استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

8-حال، نيفين حمزة عبد القادر ابراهيم. (2014). "**استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات**، دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.

9-حجام، إلهام. (2016). **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية دراسة حالة BNA وكالة أم البواقي 316**، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

10-عداس، ضحى محمد أسعد. (2008). **إطار محاسبي لتكامل عمليات المصادر الخارجية وأساليب المحاسبة الإدارية لتحسين الأداء الكلي في شركات البترول في سوريا –دراسة تطبيقية**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

11-مشرف، أشرف عبد المعبود محمد. (2012). **التكامل بين محاور بطاقة الأداء المتوازن ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة إطار مقترح لتحسين كفاءة أداء الشركات (دراسة تطبيقية على شركات البترول المصرية)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنها.

12-نديم، مريم شكري محمود. (2013). **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة اختبارية في شركة طيران الملكية الأردنية)**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.